أورن يفتاحئيل*

دبلجة الحيز المكانيّ- عن النقد والتصحيح[1]

أرض قبل، أرض بعد/ ايتي أنكري

كانت متوحشة، قدمتِ ولمستِها
غنيتِ لها في الليالي
فخلعت الرمال والبحر حين جئتها بالخاكي[2]
أخصبت فيها مواضع قاسية
-احتضنتِها بشدة

وهي تتملص تحت الذراع
زرعت فيها آمالًا -
لم تعطها ماء تتجرعه
وهي لا تعرف عني وعنك
فقط لأن صوتك سكت
أرض قبل، أرض بعد
منحتها خصائص بشر
كانت العسل، والسمن
وضعت على أسوارها الحراس

تجمعت تجاعيدَ في وجهها
ثم رغبت في أخرى،
واحدة بوجه لامع
وفي البيت صورة باهتة-

---

* باحث ومحاضر في موضوع الجغرافيا السياسية والقضائية وتخطيط المدن في جامعة بن غوريون- بئر السبع.

١. مقدمة كتاب أورن يفتاحئيل الذي صدر مؤخرًا عن دار النشر ريسلنغ، وعنوانه: القوة والأرض: من الإثنوقراطيّة إلى الأبرتهايد الزاحف في إسرائيل/ فلسطين.

٢. الزي العسكري الإسرائيلي زيتيّ اللون.

خاكي بالٍ ومبهم
ستبقى هنا حتى لو ذهبت
فهي عاهرة بتاريخ مسمّن
تستلقي عند قدميّ كل من يقف-
لو سقاها الدم
تتساقط الشعوب عنها-

لا أذنين لها لتصغي
تدفن الأطفال
حين تفتقر لماء تتجرعه
لقد احتضنتها بشدة-
وهي تتملص تحت الذراع
فيها زرعت آمالًا -
لم تعطها ماء تتجرعه
وهي لا تعرف عني وعنك
فقط لأن صوتك سكت
أرض قبل، أرض بعد
منحتها خصائص بشر.

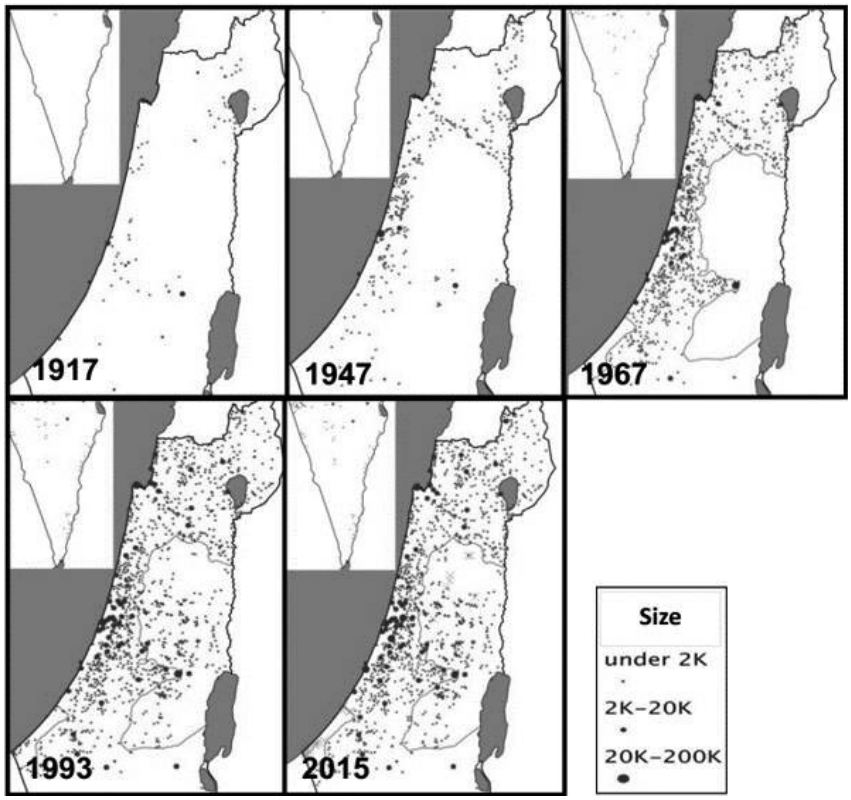

الصورة (١). وردت الصورة في النص الأصلي.

وردت قصيدة ايتي أنكري، التي تتمعن بحس نقدي نادر في سيرورة السيطرة على أراضي البلاد وتملُّكها وتقديسها، في مطلع الكتاب كخلفية شعرية لسلسلة الخرائط التالية (الصورة (١))، وهي تصف بوضوح ثاقب السيرورة الكولونيالية الاستيطانية التي غيّرت خارطة البلاد في القرن الماضي على نحو مطلق. كانت نواة السيرورة تهويد الحيز؛ أي بذل جهد عنيف متعدد الأبعاد لتوسيع الهوية اليهودية للمنطقة ما بين نهر الأردن والبحر. إمعانًا في التنبيه، فقد كان في البلاد قبل نحو مئة عام نحو ٥١ بلدة يهودية، معظمها صغير جدًا، بينما هناك اليوم ١١٧٦ بلدة، بعضها مدن ضخمة. كان اليهود يملكون قبل مئة عام نسبة ضئيلة من الأراضي في البلاد، بينما يمتلكون اليوم (وخصوصًا بواسطة الدولة اليهودية) ما يفوق ٨٠٪ من الأراضي بين النهر والبحر ونحو ٩٥٪ داخل الخط الأخضر، وهي زيادة مذهلة وفقًا لأي مقياس. كانت السيرورة الموازية تدمير الحيز الفلسطيني، تهجيره، تقليصه، إهماله وتضييقه، إلى أن تحول إلى متتالية من المعازل والجيتوهات المغلقة. فيما يتجاوز مسألة اللاجئين الخطيرة التي لم تحل بعد، يجدر أيضًا التأمل اليوم في أن نحو نصف سكان البلاد بين البحر والنهر هم عرب، لكن تم إقصاؤهم إلى نحو سدس مساحة البلاد دون إمكانية ظاهرة للعيان لاختراق الحدود أو القيام بتطوير متساوٍ. مثل غالبية الشعوب التي تمرّ بسيرورة سيطرة، يعارض الفلسطينيون أيضًا دون هوادة هذه السيرورة والصراع المتواصل الذي تنتجه، لذلك يعتمدون سلسلة وسائل قضائية، وسياسية وعنيفة. مع ذلك فإن مقاومتهم لم تثمر حتى اليوم تغييرًا جوهريًا.

إن جوهر الاستعمار (فرض السيرورة الكولونيالية) هو السيطرة الخارجية، المنهجية وطويلة المدى على مجتمع محلي، وحيازة قسم كبير من جغرافيته، ممتلكاته، موارده، ثقافته ومؤسساته السياسية. يقود الاستعمار والاستيطان إلى نشاط متواصل من «العمل الحدودي» لدى مختلف المجموعات، سعيًا إلى الفصل الهرمي والعنيف والمأسس وفقًا لمعايير الإثنية، العرق أو الدين. تميز الأدبيّات ذات الصلة ما بين «الكولونيالية الخارجية» التي تتجاوز حدود الدولة وتتعارض مع القانون الدولي، وبين «الكولونيالية الداخلية» التي تُخضِع الأطراف ومواردها لمصالح المجموعات القوية

زواج «الحداثة» وضبط الضحايا: جندي احتلالي يراقب وسط الخليل عبر طائرة موجهة. (أ.ف.ب)

بغطاء قانوني أو حكومي. يعمل الاستعمار في عدد من أبعاد المجتمع وحقوله، منها: التعليم، الاقتصاد، الدين والجيش، ويبرز، على نحو خاص، في هذا الكتاب البعد الحيزي وارتباطه ببلورة طابع الاتصال بين مجتمع المستوطنين وبين السكان الأصلانيين الفلسطينيين في إسرائيل/ فلسطين.

يحمل مصطلح «الكولونيالية» شحنة أخلاقية وسياسية سلبية قوية، أسوة بمصطلحات مرافقة أخرى مثل «أبرتهايد»، «إثنوقراطية»، «قمع» أو «احتلال» التي تظهر على نحو حثيث في فصول الكتاب. وبالفعل، ينطوي استخدام هذه المصطلحات على خطورة تقاطب الخطاب والسجال الأيديولوجي. على الرغم من ذلك، لا يحمل الكتاب أي نية كهذه، بل إن هدفه كشف الأبعاد الحقائقية، البحثية والسياسية للسيرورة انطلاقًا من التأمل في الحيز وفي السيرورات الحاصلة فيه وتحييد الأيديولوجيات (قدر المستطاع). يحاول الكتاب اعتماد الدقة في استعمال المصطلحات المشحونة، انطلاقًا من فهم محدودياتها وكونها متأثرة من لقائها مع قوى أخرى، لتنتج معًا صورة مركبة. لا يتم إخضاع هذه الصورة بسهولة للتعريفات المتعارف عليها في الأدبيات، لذلك هناك محاولة لوضع مرآة موثوقة قدر المستطاع تساهم في إثراء الخطاب النقدي بشأن الحيز القائم بين النهر والبحر.

لهذا الغرض، يجدر تسجيل عدد من التعريفات القصيرة. «الإثنوقراطية» هي نوع من نظام حكم يحافظ نحو الخارج على معالم ديمقراطية سطحية، لكنه في الوقت نفسه يكرس ويعزز مبنى عميقًا يضمن لمجموعة إثنية معينة فوقيّة على أقليات إثنية وقومية في الدولة نفسها. المواطنة في الإثنوقراطية معطاة للجميع، لكن الحقوق الجماعية تنحصر في مجموعة الأغلبية المسيطرة. «الكولونيالية» هي سيرورة سيطرة لمجموعة خارجية على حيزات مجموعة أخرى. المجموعة المستوطنة تتملك أراضي المجموعة الأصلانية وممتلكاتها ومواردها، تستوطن فيها وترسي فيها نظامًا يفضّل أبناء المجموعة المستوطنة على المجموعة الأصلانية. «الأبرتهايد» هو نظام حكم قوامه «منفصل وغير

أشبه بمعظم مجتمعات المستوطنين في التاريخ الحديث، فقد استُخدمت سيرورة تعزيز الإثنية في إسرائيل/ فلسطين - أو بحلّتها المحلية، «التهويد» - كبنية تحتية مُسكَتَة، تبَلوَرَ ارتباطاً بها نظامُ الحكم الإثنوقراطي وميادين مركزية أخرى، مثل: نظام الهويات، القضاء، الاقتصاد، الثقافة والعلاقات الجندرية.

متساوٍ» حيث تجري مأسسة رسمية لمعايير مواطنة مقسّمة عاموديًا وفقًا لمنظومة هويات يفرضها نظام الحكم. يتم ضمن هذه السيرورة إقصاء مجموعات مستضعفة وأقليات على الهامش والتمييز ضدها، فيتم فصلها عن المجموعة المهيمنة بواسطة أنظمة وقوانين متنوعة أولها الحرمان من الحقوق السياسية.

سأتوقف في هذه المقدمة باختصار عند أهمية الإطار الكولونيالي-الاستيطاني، ليس بوصفه قوة حصرية بالطبع، بل بنية تحتية ضرورية للفهم متعدد الأبعاد لنظام البلاد ومجتمعها. سأفحص أيضًا قوى أخرى ناشطة في العمق، مثل: القومية الإثنية، مجتمع المهاجرين، الأطر الدينية، الاقتصاد الرأسمالي، السيرورات الديمقراطية والليبرالية السياسية. سأعرض بعد ذلك مبنى الكتاب، وأفحص أهداف الكتابة النقدية ومصاعبها، وأتوقف عند التحدي المنوط بتحويل النقد إلى تصحيح. كذلك، أسعى في هذه المقدمة إلى ربط فصول الكتاب معًا في إطار ناظم واحد، علمًا بأنها كُتبت على امتداد عقدين من الزمن، وعلى الرغم من ضرورة التذكير بأن كل فصل منها يمكن تقديمه بحدّ ذاته. خلافًا لسائر فصول الكتاب، تمت كتابة المقدمة كنص واحد، وتم تحريرها بدون التشديد على معايير الاقتباس الأكاديمية الكاملة والمثقِلة.

أشبه بمعظم مجتمعات المستوطنين في التاريخ الحديث، فقد استُخدمت سيرورة تعزيز الإثنية في إسرائيل/ فلسطين - أو بحلّتها المحلية، «التهويد» - كبنية تحتية مُسكَتَة، تبَلوَرَ ارتباطاً بها نظامُ الحكم الإثنوقراطي وميادين مركزية أخرى، مثل: نظام الهويات، القضاء، الاقتصاد، الثقافة والعلاقات الجندرية. لماذا «بنية تحتية مُسكَتَة»؟ لأن أنماط التحليل المتعارف عليها للنظام والمجتمع في إسرائيل/ فلسطين تقوم على نحو عام بتشفير التأثير الحاسم لسيرورة الاستعمار الجارية من قبل القومية اليهودية-الإسرائيلية والأبعاد العنيفة والإشكالية لهذه السيرورة. يمكن التخمين بأن تجاهل السيرورة البنيوية لتملك البلاد ليس أمرًا ساذجًا، لذلك فإنني أسعى إلى موضعة هذه النزعات في واجهة هذا الكتاب.

لقد شكلت الديناميكية الحيزية، الديمغرافية والأمنية المُهوّدة خلفية «مفهومة ضمنًا» للحياة في البلاد، وترافقت بمحو الحيز الفلسطيني الذي هوّدته الدولة، وبإنكاره، تقييده وأحيانًا حتى تجريمه. تحولت السيرورة إلى مسألة مفهومة ضمنًا، وكان آخر تجليات هذه السيرورة وأوضحها «قانون أساس الدولة: القومية»، وهو معروف أيضًا باسم «قانون القومية» وهو أساس دستوريّ للدولة. تم تشريعه في صيف ٢٠١٨ وبموجب البند الأول فيه: «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي الذي قامت فيه دولة إسرائيل». ووفقًا للبند ٧، الذي يتعلق بطابع نظام حكم دولة اليهود في جميع مناطق أرض إسرائيل، «ترى الدولة في قانون تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية وستعمل على تشجيع وتطوير إقامته وتعزيزه».

وبناء عليه، فإن وطن اليهود معرّفٌ في القانون للمرة الأولى كـ «أرض إسرائيل بين النهر والبحر» بينما ظلت حدود الدولة ملتبسة. في العقود الخمسة الأخيرة تفاعل مشروع الاستيطان اليهودي بالأساس في الضفة الغربية، أي في مناطق الدولة الفلسطينية مثلما يعرّفها القانون الدولي، ومن هنا فإن الطابع الكولونيالي لنظام الحكم يظهر بوضوح من خلال قانون الأساس هذا، بل إنه يشكل إحدى اللبنات المهمة للدستور الآخذ بالتشكل. تعزز هذا الطابع مطلع العام ٢٠٢٠ مع إعلان الإدارة الأميركية «صفقة القرن»، وهي خطة حظيت بدعم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحركة «كحول لفان» (أزرق أبيض). تبقى هذه الخطة كل

صحيح أنه في جيوب محددة ومقلصة من الأكاديمية الإسرائيلية يجري جدل حول مواضيع مثل النكبة الفلسطينية والاحتلال المتواصل منذ العام 1967، لكن هناك عدد قليل فقط من الباحثين الذين يتطرقون إلى هذه الظواهر كجزء من سيرورة استعمار وتهويد متواصلين لكل البلاد، منذ ما يفوق مئة عام.

الحيز ما بين نهر الأردن والبحر تحت سيطرة إسرائيلية – يهودية، بل توصي بنقل أجزاء من السكان العرب مواطني إسرائيل إلى مناطق معزولة في السلطة الفلسطينية. هذه خطوات واضحة لاستمرار سيرورة الاستعمار وتهويد الأراضي بين النهر والبحر.

تحوّلت سيرورة التهويد إلى أمر مفهوم ضمنًا مثلما تجلى ذلك أيضًا في ميادين كثيرة أخرى، في مصطلحات إيجابية و»مغسولة» مثل «القدوم» (كوصف للهجرة)، «اعتلاء الأرض»، «الاستيطان»، «المناطق الطرفية»، «تطوير الأطراف»، ومؤخرًا أيضا «التجدد الحضري». تقوم النظرة الإيجابية إلى هذه السيرورة بتشفير أنماط لا يعكس فيها الحيّز المتهوّد المجتمع فقط، بل يُستخدم أيضًا كعامل نشط في إنتاج علاقات اجتماعية هرميّة بين اليهود والفلسطينيين ولدى طبقات إثنية في داخل كل قومية.

إن إسكات سيرورة الاستعمار وإخفاء الحيز الفلسطيني يتم بطرق متنوعة في ميادين مختلفة – السياسي، الاجتماعي، الإعلامي والحكومي. فالطابع اليهودي للحيز في البلاد يحظى بالتعاطي معه كنظام طبيعي، ويصبح تهويد البلاد خيرًا عامًا لا تشوبه شائبة. أمام هذه القوى التي تفرض الإسكات، ينطوي هذا الكتاب على محاولة لاستنطاق الحيز، من خلال التمحور في هوامشه الواسعة والعلاقة ما بين القوة والأرض. سيحاول الكتاب كشف السيرورات العنيفة التي صممت الحيز وما زالت تقوم بذلك، وسيجري فحص معمّق لتبعات هذه السيرورات على مجموعات في المجتمع. إن مثل هذه النظرة ستتيح شرح تبلور المجتمع والنظام في إسرائيل/ فلسطين والإسقاطات المتنوعة لذلك على حياتنا، سواء على نحو يومي أو على المدى البعيد.

يمكن في الميدان السياسي والإعلامي أيضًا فهم (ولا نقول قبول) الهيمنة الإثنوقراطية التي تسعى إلى إرساء نظام يهودي ومهوّد في بلاد مختلطة – ولكن وجود هذه الهيمنة في المجال الأكاديمي والبحثي مفاجِئة ومقلقة على نحو خاص. لأنه يفترض بالبحث الأكاديمي، وخصوصًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، سبر غور الخطاب المهيمن ونقده ووضع مرآة أمام الواقع المقلق. يكشف البحث الجيد التيارات العميقة للقوى التي تشكل المجتمع، بجميع أطيافها، ويطمح أيضًا إلى شق طرق لتصحيحها. صحيح أنه في جيوب محددة ومقلصة من الأكاديمية الإسرائيلية يجري جدل حول مواضيع مثل النكبة الفلسطينية والاحتلال المتواصل منذ العام ١٩٦٧، لكن هناك عدد قليل فقط من الباحثين الذين يتطرقون إلى هذه الظواهر كجزء من سيرورة استعمار وتهويد متواصلين لكل البلاد، منذ ما يفوق مئة عام. وهذا على الرغم من أن الخطوط الهيكلية لهذه السيرورة واضحة لكل من يتأملها. يعكس الصمت الأكاديمي في هذه القضية بنفسه الظاهرة التي يحاول الكتاب الإضاءة عليها ونقدها – تحويل سيرورة الاستعمار إلى «مفهوم ضمنًا» – ما يشبه «الخلفية الموسيقية» المرافقة للوجود اليهودي في البلاد، الخالي من المشاكل والذي يتحول إلى أمر شفاف بنظر معظم الباحثين.

في هذا السياق، من المهم أيضا التحفظ من السياق الإسرائيلي- اليهودي للإطار الكولونيالي، الذي يختلف بمفاهيم عامة عن مشاريع مشابهة للاستيطان الأوروبي في الجنوب والشرق العالميين. فاليهود جاءوا إلى وطنهم الأسطوري والتاريخي من خلال الإطار الصهيوني، وهم يقتبسون شعارات عن الحنين للوطن الموعود، الذي تم طردهم منه (وفقًا للزعم) بواسطة الرومان ومحتلين اخرين قبل آلاف السنين. مع ذلك، فإن البحث التاريخي، الذي لا خلاف حقائقيًا عليه،

يعلمنا أن الواقع مختلف: لم يُطرد اليهود من البلاد قبل ألفي عام، وفي الأجيال الأخيرة جرى العكس فقد طردوا نحوه وإليه. في أواخر العصر القديم، بعد خراب الهيكل الثاني، قام معظم العبرانيين أو باسمهم «أبناء إسرائيل»، بمواصلة العيش في البلاد عدة قرون أخرى وكثيرة، في حين أنه خلال حكم الإمبراطورية البيزنطية، الفارسية، الإسلامية وحتى في المرحلة الصليبية التي تمت فيها الهجرة التدريجية لأبناء إسرائيل نحو بلاد المشرق، مثل مصر، سورية وبابل، نشأت هناك مجتمعات قوية تحولت إلى «يهودية» – أي أنها جاءت من منطقة يهودا.

إن هجرة بني إسرائيل من البلاد (والذين تحولوا من حيث هويتهم إلى «يهود» وخصوصًا في مناطق الشتات خارج أرض إسرائيل) قد تمت على مدى مئات السنين لأسباب مختلفة، اقتصادية وسياسية. مقابل هذا، في القرن العشرين، هرب اليهود إلى البلاد، غالبًا بسبب الإقصاء، التمييز، الملاحقات والإبادة الوحشية في أوروبا. وبالتالي، معظم اليهود الذين توطنوا في فلسطين/ أرض إسرائيل كانوا بأنفسهم لاجئين أو مهجرين، وهكذا أقاموا في البلاد ما يسمى في فصول هذا الكتاب: كولونيالية اللاجئين. لا يمكن فهم قوة الصهيونية والحقوق الاجتماعية التي حظي بها اليهود الإسرائيليون من دون إرساء وتطبيق التاريخ الحديث المأساوي لليهود، بما فيه الخوف والتشكك المتجذرين عميقًا في قلب الخطاب اليهودي. من هنا يمكن أن نرى في اليهود الإسرائيليين شعبًا «طُرد إلى وطنه ولكن ليس منه». صحيح أن هذا البعد يتحدى الفهم اليهودي والفلسطيني للصهيونية، لكنه ضروري للفهم والتقدم نحو تفكيك العلاقات الكولونيالية في البلاد.

هناك فارق مهم عن المشاريع الكولونيالية الأخرى – خصوصًا في سنوات ما بعد الـ ١٩٤٨ – وهو الطابع الحيزي للاستيطان اليهودي، وفي مركزه الانتشار كبقعة حبر في منطقة جغرافية ذات تواصل، وليس كاحتلال خلف محيطات بعيدة. صحيح أنه في أولى موجات الهجرة كانت الصهيونية أشبه بالاستيطان الكولونيالي الأوروبي خلف البحار، ولكن مع بداية الاستيطان اليهودي في البلاد، وعلى نحو خاص منذ إقامة الدولة، خلق التواصل الجغرافي إطارًا كولونياليًا اختلف بأشكال عديدة عن كولونيالية ما بعد البحار. فرق أساسي آخر هو العلاقة الوثيقة ما بين المستوطنين (كالمستوطنين في المناطق المحتلة ٦٧) وبين دولة الأم اليهودية. مع ذلك، فهذه الفروق مهما بلغت أهميتها لا تقلل من أهمية البعد الكولونيالي في تشكيل العلاقات، والحاجة إلى تضمين هذا البعد خلال تحليل الحيز الإسرائيلي-الفلسطيني. هذه الخطوة ضرورية لغرض الفهم والتصحيح.

علاوة على ذلك، فإن مشروع السيطرة لا يجري في فراغ. فبمرور السنين تشكل من داخله نضال للسكان الفلسطينيين الأصلانيين، وهو نضال عنيد وعنيف، حيث لا يجري التردد منذ سنوات في استخدام أشكال مقاومة متعددة ومنها الإرهاب ضد مواطنين إسرائيليين. علاوة على ذلك، قاد نشاط المؤسسات والقانون الدوليين إلى تشكيل ضغط لوقف مشروع الاستيطان في الضفة وإبطائه في المناطق الفلسطينية داخل إسرائيل. وبناء عليه، توقف في العقود الخيرة تمامًا تقريبًا مشروع الانتشار الاستيطاني اليهودي، بل إن إسرائيل انسحبت من مناطق بارزة – لبنان، مناطق A و-B في الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي يعيش اليوم أيضا تحت حصار مدني غير قانوني).

يتجلى الاستيطان الجديد في السنوات الأخيرة بشكل أساس في إقامة بلدات صغيرة ومبعثرة في أطراف تشمل مجموعات سكانية قليلة. مع ذلك، فإن التقييد الحيزي مسألة تكتيكية فقط، وجاءت لغرض إدارة المناطق ما بين النهر والبحر، حيث تشكل فيها المجموعة السكانية اليهودية أقلية فقط. هذا التقييد وعدم الانفلات لا ترافقه في السنوات الأخيرة الأيديولوجية الصهيونية المركزية لتهويد البلاد، وهكذا تحول اتجاه النشاط المركزي للإثنوقراطية من «أفقي» إلى «عامودي» – أي أن السعي والطموح بات لتعميق الفوقية اليهودية في أبعاد مهمة أخرى، مثلًا: الديمغرافيا، الدين، الثقافة، اللغة والاقتصاد، من دون توسيع حدود السيطرة الجغرافية ومن داخل استعداد لوضع يتحول اليهود فيه إلى أقلية بين النهر والبحر. يتجلى البعد العامودي لمشروع التهويد في زيادة وتعزيز سلسلة صراعات تدمج بؤرها أهدافًا غير جغرافية حيزية. الهدف هو تعزيز يهودية المجتمع في إسرائيل من خلال مبادرات متنوعة، مثل: تغيير برامج التعليم، تضييق حرية نشاط أعضاء الكنيست العرب، تعزيز الفصل الجندري ارتباطًا بمبادئ المؤسسة الدينية الأرثوذكسية المهيمنة، تشريعات ضد منظمات حقوق إنسان أو

إن مشروع السيطرة لا يجري في فراغ. فبمرور السنين تشكل من داخله نضال للسكان الفلسطينيين الأصلانيين، وهو نضال عنيد وعنيف، حيث لا يجري التردد منذ سنوات في استخدام أشكال مقاومة متعددة ومنها الإرهاب ضد مواطنين إسرائيليين.

حملة متواصلة ضد طالبي اللجوء الأفارقة.

من المهم التوضيح: لا أدعي أن الإطار الكولونيالي هو الإطار الوحيد لتحليل الحيز الإسرائيلي-الفلسطيني. هناك أطر مهمة أخرى، ومنها: الاقتصاد الرأسمالي، الطبقي، القومي، بناء مجتمع مهاجرين، الدين، الجندر والقبلية – وهي حيوية لفهم الحيز والمجتمع هنا. لا أنوي أيضًا تجاهل المركبات الديمقراطية والليبرالية المهمة التي نمت في البلاد. ومثلما يتضح في عدد من فصول الكتاب، فإن هذه المركبات هي جزء مهم من بقاء نظام الحكم الإثنوقراطي واستمراره. إن ظهور قيم ومعايير مثل مبدأ المساواة قانونيًا، النضال من أجل حقوق النساء والمثليين أو حركات قوية ضد الفساد أو من أجل الحفاظ على البيئة، كلها تمنح النظام شرعية بنظر مواطني الدولة. وبناء عليه، فإن المسألة البحثية الأساسية هي التفاعل ما بين المنطق الكولونيالي وأشكال منطق بنيوية أخرى ومع نشاط يقوم به أفراد ومجموعات. خلافًا للادعاء السائد، فإن الإطار الكولونيالي لا يقوم بـ»إنهاء وإغلاق» الجدل والبحث، بل إنه يفتحه بالذات ويفحصه بشكل مشدد ومدقق أكثر، وذلك لأن إسقاطات اللقاء ما بين أشكال منطق بنيوية مختلفة ليست مسألة مفهومة ضمنًا وليست متوقعة. على أية حال، فإن تجاهل سيرورة الاستعمار الناشطة في البلاد كمحرك هائل القوة في السنوات المئة الأخيرة، أو التطرق إليها على أنها سيرورة مفهومة ضمنًا، هو أمر سيقدّم لنا صورة منقوصة ومشوهة للواقع. في حقل البحث حول إسرائيل/ فلسطين سيصبح هذا التجاهل أشبه بالسير بخوف داخل العتمة.

إن غالبية البحث الأكاديمي الإسرائيلي، ما عدا كتابات عدد استثنائي ومهم يذكر الكتاب معظمها هنا، تتجاهل الأهمية التأسيسية لسيرورة السيطرة على مميزات المجتمع وخصائصه في البلاد. ولتوضيح الأمر، يمكن القول إن العديد من الأبحاث يرى في جغرافية البلاد ما يشبه سلسلة من الرقاقات الشفافة، أي سلسلة من الأحداث المنفردة المتفرقة والمفصولة، وليس «فيلم» يروي قصة سيرورة كبيرة ومتتالية. يتحقق هذا التجاهل بعدد من الأشكال والطرق، تستند جميعها معًا إلى الفرضية السائدة والرائجة وكأن الحكم في البلاد هو «يهودي وديمقراطي»، وإلى الجزم (أحيانًا بشكل ضمني) أن الحيز الإسرائيلي، على الرغم من أنه يمتد في داخل الخط الأخضر فقط، ينتمي إليه جميع اليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق المحتلة وأحيانًا حتى من يعيشون في الشتات اليهودي.

إن تأطير «اليهودي-الديمقراطي» يخفي الوضع الكولونيالي السائد في المناطق الفلسطينية، وهو وضع يسمى بشكل عام «الاحتلال». مع ذلك، فإن الاحتلال خارجي، عسكري ومؤقت، بينما سيطرة إسرائيل واليهود على الضفة الغربية هي مدنية، ثابتة وداخلية بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن تأطير مصطلح «إسرائيل» ضمن هيئتها المتخيلة وغير المعرفة كدولة «يهودية وديمقراطية» يعزز من نزعة معظم الباحثين إلى النظر للدولة على أنها حالة خاصة ومميزة لمجتمع غربي في الشرق، لا يمكن وفقًا للزعم مقارنتها بمجتمعات مستوطنين أخرى. إن مثل هذه النظرة التي يعمل ارتباطًا بها غالبية علماء المجتمع في إسرائيل، هي نظرة تدفع نحو إسكات الأبعاد الكولونيالية لنظام الحكم وتعززه، وعلى نحو غير مباشر تقوم بتعميقه أيضًا.

في الوقت نفسه، هناك أيضًا عامل أو بُعد الزمن، وارتباطًا به، يرى معظم الباحثين في العام ١٩٤٩، وهو وقت انتهاء حرب ١٩٤٨، «نقطة الصفر»

لتطـور المجتمـع في إسرائيـل. لكـن مـع ذلـك، تنطـوي هـذه النظـرة عـلى تجاهـل للصدمـة العميقـة التـي أحدثتهـا النكبـة، وفي صلبهـا تهجـير المعظـم السـاحق للمجتمـع الفلسـطيني وتدمـير مئـات القـرى انطلاقًـا مـن جهـد هائـل لمحـو المـاضي العربـي للبـلاد. وهكـذا، في البحـث والخطـاب، تواصـل إسرائيـل التبلـور كدولـة منقطعـة عـن الكارثـة الإثنيـة التـي أنتجتهـا، وهـي كارثـة تواصـل إسرائيـل تعزيـز حجمهـا وعبئهـا بـكل قـوة داخـل الخـط الأخـضر. ليـس هـذا التجاهـل لأحـداث ١٩٤٨ كولونياليًـا في جوهـره فقـط، بـل ينطـوي عـلى عمـى إزاء الإسـقاطات المتواصلـة لأحـداث ١٩٤٨ عـلى الحيـز الإسرائيـلي/ الفلسـطيني الراهـن أيضًـا. بطبيعـة الحـال، هنـاك أبحـاث حـول السـيرورات التـي أدت إلى انـدلاع حـرب ١٩٤٨، ولكنهـا بشـكل عـام منقطعـة عـن تحليـل المجتمـع الإسرائيـلي في العقـود الأخـيرة. أنـا أدعـي بالتـالي أن هـذه السـيرورات مرتبطـة الواحـد بالآخـر بشـكل وثيـق.

بالإضافـة إلى مـا سـلف، يـكاد معظـم البحـث حـول الحكـم والحيـز في إسرائيـل لا يتطـرق إلى المركبـات الدينيـة والمسـيحانية الفاعلـة في داخلـه، وهـو يتميـز بتجاهـل مطلـق تقريبًـا للـدور الحاسـم لجهـاز الأمـن في تصميـم الحيـز والمجتمـع وتصميمهمـا وتشـكيلهما وقـوة هـذا العامـل العنيفـة. تلاقـي هاتـان المنظومتـان؛ الديـن والأمـن، الدعـم والتعزيـز مـن قبـل مؤسسـات هائلـة القـوة وبسلسـلة مـن الأنظمـة والمعايـير المرافقـة. فهمـا تشـكلان كلتاهمـا معًـا بنيـة تحتيـة أخلاقيـة وأيديولوجيـة لسـيرورة الاسـتعمار التوطينيـة، ويوجـد لهمـا تأثـير هائـل وسـلبي عـلى محـاولات إقامـة نظـام ديمقراطـي، وعـلى العلاقـات الجندريـة، وعـلى مصـادر السـلطة والصلاحيـة التـي تشـكل المجتمـع. تعـزز هاتـان القوتـان وتعمقـان «العمـل الحـدودي» اليومـي العميـق والعنـصري الـذي يميـز أنظمـة اسـتيطان كولونياليـة، وحتـى وفقًـا للخطـاب الأكاديمـي أو في حـالات الجـدل العـام، تبقـى هـذه القـوى في معظـم الحـالات بمثابـة قـوى شـفافة وغـير مرئيـة.

وهكـذا، بواسـطة «القطـع وخصم الأقسـام الإشـكالية» في الحيـز، في الزمـان وفي المبنـى السـياسي، الدينـي والعسـكري، فـإن غالبيـة البحـث في العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية يكبـت الخصائـص الكولونياليـة للمجتمـع ويـرى في النظـام هيئـة ديمقراطيـة. إن هـذا التأطـير المريـح يغيّـب التطـورات الحاصلـة في العقـود الأخـيرة لممارسـات، وقوانـين ومؤسسـات غـير ديمقراطيـة، تنتـج واقعًـا قوامـه «منفصـل وغـير متسـاوٍ». وعـن تطـور هـذه الخصائـص، يفـرد الكتـاب فصـلًا حـول «الأبرتهايد الزاحـف والآخـذ بالتكثـف».

ومـن هنـا، خلافًـا لغالبيـة البحـث في المجـال، فـإن وحـدة التحليـل المركزيـة في هـذا الكتـاب هـي كل المسـاحة الجغرافيـة مـا بـين النهـر والبحـر، لأن اليهـود والفلسـطينيين معًـا يـرون في المسـاحة المذكـورة كلهـا وطنًـا لهـم. عـلاوة عـلى ذلـك، عـلى امتـداد القـرن المـاضي، مـا عـدا ١٩ عامًـا، ضمـت وحـدة السـلطة ذات الصلـة كل البـلاد. هـذا الإطـار يحتـوي جميـع المخضعـين للنظـام الإسرائيـلي، بمـا يشـمل مئـات آلاف اليهـود الذيـن يعيشـون خلـف الخـط الأخـضر (والذيـن يتـم ضمهـم في معظـم تحليـلات المجتمـع الإسرائيـلي عـلى الرغـم مـن أن موضعهـم خـارج الحـدود الرسـمية)، وكذلـك مناطـق A و-B الفلسـطينية وقطـاع غـزة، وهـي مناطـق تسـيطر عليهـا إسرائيـل سـيطرة حقيقيـة. بطبيعـة الحـال، يوجـد للخـط الأخـضر معنـى تاريخـي، سـياسي وقانونـي مهـم، ومـع ذلـك فـإن التحليـل الموثـوق للمجتمـع والنظـام يجـب أن يتأسـس ويقـوم عـلى اعتمـاد جميـع المناطـق والمجتمعـات المُخضَعـة للقـوة السـلطوية. وأي تحليـل آخـر سـيكون بمثابـة تحليـل انتقائـي ومنحـاز.

تعتمـد الأبحـاث التـي يتضمنهـا الكتـاب توجهـات متعـددة المجـالات، وتسـتند إلى مجـالات معرفيـة متنوعـة، مثـل: الجغرافيـة السياسـية والقانونيـة، العلـوم السياسـية، تخطيـط المـدن والمناطـق والدراسـات الحضريـة. كمـا أسـلفت، فـإن الخيـط الناظـم الـذي يجمـع المقـالات كلهـا معًـا، هـو الرغبـة في إضـاءة الـدور المركـزي للحيّـز – وهـو دور مغيّـب عمومًـا – في بلـورة سـيرورات اجتماعية-سياسـية. بكلمـات أخـرى، هـدف الكتـاب هـو «اسـتنطاق» الحيّـز.

(مترجم عن العبرية: هشام نفاع)